http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1539) السنة السادسة - الأحد (21) حزيران 2009

تنفرد بنشر صور حرائق الخميس في وزارة الصحة

لغز الطابق السادس بين الشك واليقين في حرائق الوزارات!

بعد ظهر يوم الخميس المصادف ٢٠٠٩/٦/١٨ وقبل انتهاء موعد الدوام الرسمي، حدث حريق في وزارة الصحة وتحديدا في الطابقين السادس والسابع .الطابق السادس يشمل مكاتب شركة كيماديا الشركة العامة لتسويق الادوية، فضلا عن مكاتب ابرام العقود مع الشركات العالمية لاستيراد مختلف انواع المستلزمات الطبية، كذلك العديد من الشعب الهندسية. وبسبب تماس كهربائي! حدث حريق ابتلع كل شيء المكاتب والمستندات ووثائق عقود بملايين الدولارات، ابرمت لشراء الادوية والمستلزمات الطبية.

سبعون موظفا كانوا يشغلون المكاتب الوظيفية في هذين الطابقين التجأوا الى سطح البناية الذي كان خيارهم الوحيد بسبب شدّة الحريق الذي اعاق خروجهم الطبيعي من باب الوزارة الرئيسي.

بغداد - ايناس طارق

حريق وزارة الصحة طرح الكثير من الاسئلة والشكوك من قبل معظم المسؤولين الذين التقيناهم، بسبب وقت حدوثه (الخميس قرابة نهاية الدوام الرسمي) ودعوات بعض الاصوات داخل مجلس النواب لاستجواب وزير الصحة الدكتور صالح الحسناوي بسبب قضايا تتعلق بفساد مالي واداري داخل الوزارة، وذهبت بعض الاصوات الى حد اليقين من ان الحريق كان بفعل فاعل!

الدفاع المدني

يقول الملازم الاول يعرب اياد شهاب رئيس موقع دفاع مدني (منطقة الرصافة): تم ابلاغ السيطرة العامة عن حدوث حريق في وزارة الصحة، بعد الساعة الثانية عشرة ظهرا، وقد استغرق الوصول الى الموقع من قبلنا ثلاث دقائق فقط، بسبب قرب الوزارة من موقع سيطرة الدفاع المدني، وقد تم اخماد النيران في الساعة الواحدة الا خمس دقائق. في البداية توجهت اربع سيارات اطفاء وحين وصلنا الى مكان الحريق اكتشفنا بان هذا ألعدد من السيارات غير كاف لاخماد الحريق الذي كان كبيرا والسنة النيران تخرج من الشبابيك، وعلى أثر ذلك طلبنا (٥٠) سيارة من مختلف صنوف الانقاذ (حرائق، اسعافات، قوات انقاذ). ونتيجة الحريق كانت، دماراً كاملاً وشاملاً في الطابق السادس، وجزء من الطابقين السابع والثامن، وقد بقيت فرق الاطفاء امام بناية الوزارة حتى الحادية عشرة من صباح اليوم التالي (١٩-٦) تخوفا من احتمالات عودة الحريق مرّة ثانية.

تم الإتصال بوزير الصحة والوكيلين والمفتشين العامين عبر الهاتف النقال لإستجلاء بعض الحقائق منهم فيما يتعلق بحريق الوزارة، غير أن الهواتف كانت صامتة كالعادة، عدا هاتف المفتش أحمد الساعدي الذي أوصل لنا رسالة قصيرة تفيد بأنه يتواجد حالياً في تركيا وهو في طريقه الى ألمانيا!

وحول الاصابات التي حدثت بسبب الحريق، اكد الملازم يعرب، حدوث عشر اصابات بين رجال الانقاذ في الدفاع المدني، واكثر من عشرين موظفا تعرضوا للاختناق تم نقلهم الى مستشفى مدينة الطب وتم اجراء اللازم لهم وخرجوا من المستشفى

احتمالات وزارة الداخلية

الناطق الرسمي لوزارة الداخلية اللواء عبد الكريم خلف صرح لـ (المدى) قائلا: قوات الامن العراقية ورجال الدفاع المدني (الاطفاء) ورجال الانقاذ حضروا الى مكان الحادث بعد خمس عشرة دقيقة من اندلاع النيران التي انتشرت بسرعة كبيرة بين الطابقين السادس والسابع، والطابق الذي تضرر بصورة كاملة هو الطابق السادس الذي شهد بداية الحريق، ولايمكن القول ان الحريق حدث نتيجة تماس كهربائي او بفعل فاعل، لأن ذلك يُحدد بعد اكتمال التحقيقات الجنائية الي بدأت منذ اللحظة التي أطفئت فيها النيران واكد عبد الكريم: ان الحريق سبب اضرارا مادية كبيرة في معظم الطابقين، ولاتوجد ضحايا بشرية وكل الموظفين تم انقاذهم ولم يصب اي منهم بأذى.

وجهة نظر

بعض الموظفين من داخل الوزارة اكدوا ان الحريق كان بفعل فاعل، والمقصود به هو مكاتب شركة كيماديا، لاخفاء بعض السجلات والوثائق التي تثبت تعاقدها مع بعض الشركات لاستيراد ها مستلزمات طبية غير مطابقة للشروط الصحية والقانونية، ولا يوجد سبب واحد لحدوث تماس كهربائي انما الامر حدث بعد ازدياد الكلام بين دوائر الوزارة في تورط البعض من منتسبيها بابرام عقود دوائية مخالفة للشروط الصحية؟!

لجنة النزاهة في مجلس النواب

لجنة النزاهة في مجلس النواب ذهبت الى حد التأكيد من ان حادث حريق وزارة الصحة ليس نتيجة تماس كهربائي كما يقال وانما بفعل فاعل. فالنائبة عالية نصيف جاسم صرحت لـ (المدى) قائلة: من الاعراف التي اصبحت سائدة في الوزارات العراقية، خصوصا التي يؤشر عليها وجود فساد مالي واداري، تتم عملية سلفنة لهذا الفساد بغلاف التماس الكهربائي لتضيع الحقائق ويفلت الجناة من العقاب، وهو نفس المنهج المتبع في حرائق وزارات (النفط، الداخلية، العمل والشؤون الاجتماعية، البنك المركزي)، فالحادث هو افتعال ليس اكثر، ومن فعل ذلك هم انفسهم المتهمون في قضايا الفساد المالي والاداري، لذلك طالبت لجنة النزاهة في مجلس النواب بتشكيل لجنة تقصي الحقائق، تتالف من لجنة النزاهة، واللجنة القانونية، ولجنة الصحة، وبدورنا نرفض تشكيل لجان من داخل الوزارات لانها لجان تسويفية وتغلق الكثير من الملفات والقضايا، دون كشف الحقائق.

استجواب الوزير

واكدت النائبة عالية:هناك مؤشرات كثيرة وضعت على عمل وزارة الصحة تم من خلالها اكتشاف قضايا فساد مالي واداري منها، شراء ادوية فاسدة، فضلا عن قضية سيارات الاسعاف، وعندما كان يقدم لنا المفتش العام التقارير لم تكن واضحة، وقد اخبرنا مفتش وزارة الصحة بشكوكنا في احدى الحلقات النقاشية المشتركة والتي عقدت بين وزارة الصحة متمثلة بالمفتش العام، ولجنة النزاهة في مجلس النواب، لذلك طلبت لجنة النزاهة استدعاء وزير الصحة الدكتور صالح الحسناوي لاستجوابه.

اذن الحريق لم يكن قضاء وقدراً انما هو بفعل فاعل وهذا الامر مع الاسف ليس بجديد كما ذكرت، وحادثة البنك المركزي العراقي اكبر دليل على كلامي خصوصا عندما اثبتت التحقيقات الجنائية ان الحريق كان مفتعلا والغاية من ذلك اخفاء سجلات ووثائق تثبت تورط بعض الاشخاص بقضايا فساد مالي واداري.

لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب

رئيس لجنة الصحة والبيئة في مجلس النواب الدكتور نوزاد صالح رفعت قال في تصريح خص به (المدى): لايمكن ان يكون الحريق متعمدا، لان من يحاول ان يخفي حقائق مدونة في سجلات ووثائق معلوماتها موجودة في دوائر اخرى، ومع الاسف ما نشر في وسائل الاعلام يؤكد، ان هناك ايادي خفية عملت على اشعال النيران في قسم العقود الخاص بشركة كيماديا، المستورد الرئيسي في العراق لكل المستلزمات الطبية في العراق، لكننا لا نعتقد ان الحريق كان بفعل فاعل، والسبب الوثائق ليست بنسخة واحدة وانما عدة نسخ موزعة حسب متطلبات العمل في بقية الدوائر، ومن قام باشعال النيران، اذا حصل هذا فعلا، سوف يتحتم عليه ان يحرق جميع الدوائر، التي من المؤكد ان لديها نسخا من عقود الوزارة، لاخفاء الحقيقة كاملة!

رأي اللجنة القانونية في مجلس النواب

اما موقف اللجنة القانونية في مجلس النواب من هذا الحريق فكان، وحسب تصريح النائبة ايمان الاسدي لـ (المدى): لابد من وزارة الداخلية وجميع السلطات التنفيذية اتخاذ اجراءات تحقيقية عاجلة، لمعرفة اسباب الحريق، ومحاسبة المسؤول واحالته الى القضاء، لان من اشعل النيران سبب هدرا في المال العام، ومن يفعل هذه الاعمال يريد اخفاء عمليات الفساد المالي والاداري، خصوصا بعد حملة مجلس النواب ومطالبته بالتحقيق في جميع قضايا الفساد في الوزارات، ونحن كلجنة قانونية لانخفي شكوكنا من احتمال ان يكون الحريق متعمدا، وليس قضاء وقدرا. ولابد من تشكيل لجان تحقيقية نزيهة لاتحوم حولها الشبهات والشكوك، انما لجان يمثلها اشخاص يتمتعون بقدر عال من النزاهة، يستطيعون اظهار الحقائق باسرع وقت وليس المماطلة في اخفاء الحقائق، وهذه الحالة سوف تتكرر اذا تغاضى القانون العراقي عنها لان المفسدين سوف يلجأون الى نفس الاسلوب عندما تنكشف اوراقهم امام لجنة النزاهة في البرلمان العراقي.

النائبة عالية نصيف: الحادث هو افتعال ومن فعل ذلك هم انفسهم المتهمون في قضايا الفساد المالي والاداري، ونرفض تشكيل لجان من داخل الوزارات لانها لجان تسويفية وتغلق الكثير من الملفات والقضايا دون كشف الحقائق.

كتابة على الحيطان

حرائق مشبوهة ضد مجهول!

عامر القيسي

لسنا في موقع اتهام، ان كان حريق وزارة الصحة الاخير كان مفتعلا أو بسبب تماس كهربائي، فهذه قضية من اختصاص جهات اخرى، هي المسؤولة في نهاية المطاف، ان تقول كلمتها الاخيرة في الموضوع.

نسمع عن حرائق مشابهة في هذا البلد أو ذاك، لكنها لاتأخذ من توجهات الرأي العام ماتأخذه عندنا مثل هذه القضايا، والسبب، هو ارتباط كل شيء عندنا بالسياسة وادغالها والاسئلة التي تطرحها الاجندة السياسية حول المواضيع والاحداث التي يشهدها الواقع العراقي.

ربما تكون هذه الحالة في العراق صحيحة، بسبب ارتباط حرائق مؤسسات الدولة بقضايا تخص الفساد المالي والاداري واهدار المال العام، والذي يزيد من هذه الشكوك، هو أن هذه الحرائق عادة ماتقع في اقسام الوزارة أو المؤسسة، التي لها علاقة بالعقود الخارجية والحسابات. فعلى سبيل المثال، فان حريق وزارة النفط الذي حدث في الطابق السادس، وهو طابق شعبة الحسابات التي تضم كل ما يتعلق بحسابات الوزارة وعقودها. وحريق البنك المركزي لايحتاج على ما اظن الى توضيح فهو مؤسسة مالية من موظف الاستعلامات الى محافظ البنك. ثم حريق وزارة العمل الذي حدث في مكتب الوزير بعد التقرير الذي عدّته هيئة النزاهة حول الاسماء الوهمية في شبكة الحماية الاجتماعية. وربما اختلف حريق وزارة التعليم العالي، في تفسير اسبابه، لكن الاجماع تقريبا هو اخفاء حقيقة ما لايريد (الحارق) ان يعرفها الناس. وهناك حريق وزارة الداخلية الذي لانعلم ايضا ان كان بفعل تماس كهربائي أو بفعل فاعل كما يقال.

من باب حسن النية سنفترض جدلا ان كل هذه الحرائق وغيرها، بما في ذلك الاهلية (حرائق الشورجة) هي نتاج تماسات كهربائية او اهمال أو بسبب قنينة غاز. وسنفترض كذلك ان هذه الحرائق وشبيهاتها لاعلاقة لها لا بالسياسة ولا بالفساد المالي والاداري ولا باهدار المال العام بدم بارد ولا بالحزازات الشخصية ولا حتى بسبب اختلال توازن نفسي عند هذا الموظف او ذاك.

لن نفترض كل هذه الاشياء، ولن نأخذ اسئلة المواطن البريئة على محمل الجد، ولن نأخذ بكل افتراضات اعداء العملية السياسية الجارية في العراق على نار هادئة، والذين يصنعون من الحبة كبة.

لن نفترض كل هذه الاشياء، لكننا نمتلك الحق الكامل، الذي ضمنه الدستور لنا، لان نعرف على اقل تقدير نتائج التحقيق الذي اجرته الجهات المختصة عن التلف والتدمير الذي لحق بمؤسساتنا وهي ملك لنا ونصيبنا فيها اكبر من نصيب اي وزير او مسؤول، الذي يأتي ويذهب، حسب نظرية لعبة الكراسي. من حقنا ان نسأل ونطالب ونعرف، من حقنا ان تحترمنا الحكومات وتقول لنا ماذا حدث لحقوقنا وكيف تضررت ومن المسؤول عنها؟

ولاننا لانعلم شيئا عن اسباب الحرائق ولا عن الفاعلين ولان احدا لايحترم حقوقنا المنصوصة في الدستور والتصريحات والحملات الانتخابية، فمن حق المواطن العادي ان يشكك ويوجه اصابع الاتهام الى من يشاء، ولا يعتقد بحسن النوايا ولا بالإفتراضات البريئة التي نطرحها ولا بالتبريرات التي ملّ منها من على شاشات الفضائيات ووسائل الاعلام المختلفة. وينبغي ان لايتهم المواطن بقصور الوعي الوطني وعدم ادراك متحولات اللحظة التأريخية التي يمر فيها الوطن.

ان الحملة على الفساد والمفسدين واللصوص،ممن يمتصون دماءنا بتهريب النفط والعقود الوهمية والحرائق المشبوهة،ينبغي ان تكون احدى حلقاتها الرئيسية، هي الاعلان عن نتائج التحقيقات التي جرت بشأن حرائق مؤسسات المواطن، والشروع في التحقيق في الحرائق التي لم يحقق فيها حتى اللحظة.

ان المسؤولين مطالبون وبقوة في الحكومة ومجلس النواب باشراك المواطن في حقائق سرقته المتنوعة الاشكال لكي يستطيع ان يكون مساهما فاعلا في الحملة ويدها الضاربة، بدلا من ان نعتقد انه مازال يقتنع بتقييد الحرائق ضد مجهول!